عرفت أن حقيقة الواجب ما لا ينتهي في العقل عدمه
لزم أن لا يقبل جدا وعز الاتصاف بما ينافي شيئا منها
وأنواع المنافاة على ما تقرر في المنطق أربعة
تنافي النقيضين وتنافي العدم والملكة وتنافي الضدين
وتنافي المتضايفين وفي كل نوع من هذه الأنواع الاربعة
لا يمكن الاجتماع فيه بين الطرفين أما النقيضان فهما
ثبوت أمر ونفيه كثبوت الحركة ونفيها وأما العدم
والملكة فهما ثبوت أمر ونفيه عما من شانه أن يتصف به
كالبصر والعمى مثلا فالبصر وجودي وهو الملكة والعمى
نفيه عما من شانه أن يتصف به ولهذا لا يقال للحائط في الحايط خ
أعمى لأنه ليس من شانه أن يتصف بالبصر عادة وبهذا
فارق هذا النوع النقيضين فإنه كل من النوعين وإن
كان هو ثبوت أمر ونفيه لكن النفي في تقابل العدم
والملكة مقيد بنفي الملكة عما من شانه أن يتصف بها وفي
النقيضين لا يتقيد بذلك وأما الضدان فهما المعنيان
الوجوديان اللذان بينهما غاية الخلاف ولا يتوقف
تعقلية أحدهما على عقلية الآخر مثالهما البياض والسواد
ومرادنا بغاية الخلاف أن لا تنافي بينهما بحيث لا يصح
اجتماعهما واحترز بذلك عن البياض مع الحركة
مثلا فإنهما

مثلا فإنهما أمران وجوديان مختلفان في الحقيقة لكن
ليس بينهما غاية الخلاف التي هي التنافي لصحة اجتماعهما
إذ يمكن أن يكون المحل الواحد متحركا أبيض
وأما المتضايفان فهما الأمران الوجوديان اللذان بينهما
غاية الخلاف وتتوقف عقلية أحدهما على عقلية الآخر
كالأبوة والبنوة مثلا والمراد بالوجودي في المتضايفين
أن كلا منهما ليس معناه عدم كذا لأنهما أمران موجودان
في الخارج عن الذهن إذ من المعلوم عند المحققين أن
الأبوة والبنوة أمران اعتباريان لا وجود لهما في
الخارج عن الذهن وأهل الأصول يجعلون أقسام المنافاة
اثنين فقط تنافي النقيضين وتنافي الضدين ويجعلون
العدم والملكة داخلين في النقيضين والمتضايفين داخلين
في الضدين ولهذا يقولون المعلومات منحصرة في أقسام
أربعة المثلين والضدين والخلافيين والنقيضين
لأن المعلومين إن أمكن اجتماعهما فهما الخلافان
وإلا فإن لم يمكن مع ذلك ارتفاعهما فهما النقيضان
وإن أمكن مع ذلك ارتفاعهما فإما أن يتخالفا في الحقيقة
أم لا فالأول المثلان والثاني المتخالفان فخرج من هذا أن
القسم الأول من هذه الأقسام الخلافان وهما اجتماعان

Copyright © King Saud University